AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثانية والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 10-11 فبراير 2019

ASSEMBLY/AU/4 (XXXI)

# تقرير عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يقدمه فخامة محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر وقائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

**مقدمة**

1. أصحاب الفخامة، تذكرون أنني قدمت في تقريري السابق إلى هذا المؤتمر معلومات مستكملة حول عملية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خلال قمة نواكشوط في يوليو 2018. وسيتضمن التقرير الذي أقدمه اليوم ثلاثة (3) أجزاء. يتعلق الجزء الأول بالأنشطة التي تم الاضطلاع بها تحت إشراف وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة منذ قمة يوليو 2018. ويتناول الجزء الثاني التطورات الناشئة التي تؤثر على تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بينما يضم الجزء الثالث النتائج وملخص التوصيات.

## الجزء الأول
## التطورات المحققة في نطاق اختصاص وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة خلال الفترة من يوليو 2018 إلى يناير 2019

2. أود أن أبدأ تقريري بالتأكيد مجددا على امتناني لوزرائنا المسؤولين عن التجارة وكبار المسؤولين التجاريين وكبار المفاوضين وفريق العمل القاري ومجموعات العمل الفنية ومفوضية الاتحاد الأفريقي بقيادة سعادة السيد موسى فكي محمد للعمل الجاد الذي قام به لكي نصل إلى ما توصلنا إليه الآن.
3. تذكرون، أصحاب الفخامة، أنكم خلال القمة العادية الحادية والثلاثين المنعقدة في نواكشوط، موريتانيا، في يوليو 2018، اعتمدتم تسعة (9) ملاحق للبروتوكول الخاص بالتجارة في السلع وثلاثة (3) ملاحق للبروتوكول حول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات.
4. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدتم في مقرركم الصادر عن القمة العادية الحادية والثلاثين المنعقدة في نواكشوط، موريتانيا، في يوليو 2018، قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية للنقل والاتصالات والتمويل والسياحة والأعمال للمرحلة الأولى من تحرير جميع قطاعات الخدمات في الدول الأعضاء. وتنص المادة 28 من البروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات على أنه يجوز للدول الأعضاء أن تضع ملاحق بشأن جداول الالتزامات المحددة؛ وإعفاء الدول الأولى بالرعاية، وخدمات النقل الجوي وقائمة القطاعات ذات الأولوية وإطار التعاون التنظيمي. وسيشكل هذا جزءًا من عمليات تنفيذ المرحلة الأولى.
5. اسمحوا لي الآن أن أوجز ما تم تحقيقه حتى الآن.
6. **يتمثل الخيار الأول في استنتاج طرائق تحرير التعريفات فيما يتعلق بالمنتجات الحساسة وقائمة الاستبعاد.**
7. أصحاب الفخامة، سوف تتذكرون أنه خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين في نواكشوط، أجزنا توصيات وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة لإجراء مشاورات وطنية وإقليمية بشأن المنتجات الحساسة وقائمة الإستبعاد. كما طلبنا إليهم التوصل إلى توصية قاطعة بشأن هذه المسألة ليبحثها المؤتمر. وفي هذا الصدد، أُجريت مشاورات على جميع المستويات لإثراء قرارنا بشأن هذه المسألة. وكانت هذه المشاورات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.
8. نتيجة لذلك، توصل وزراؤنا للتجارة إلى ما يلي:
   **(أ)** اعتماد نموذج لتحرير التعريفات الجمركية، لكي تستخدمه الدول الأعضاء في إعداد جداول الامتيازات التعريفية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
   **(ب)** الاتفاق على تحديد المنتجات الحساسة وقائمة الاستبعاد على أساس المعايير التالية: الأمن الغذائي والأمن القومي والإيرادات الضريبية وسبل العيش والتصنيع.
   **(ج)** الاتفاق على النسبة المئوية للمنتجات الحساسة، والتي لن تتجاوز 7% من إجمالي بنود التعريفات الجمركية وقائمة الاستبعاد التي لن تتجاوز 3% من إجمالي بنود التعريفات الجمركية. سيخضع تطبيق هذه النسب المئوية لشروط مزدوجة للتأهيل وعدم التركيز بحيث لا تتجاوز المنتجات المستبعدة 10% من إجمالي قيمة الواردات من الدول الأطراف الأخرى. وبعبارة أخرى، فإن المنتجات المستثناة من التحرير لن تمثل أكثر من 3 في المائة من بنود التعريفات الجمركية التي لا تمثل أكثر من 10 في المائة من قيمة الواردات من البلدان الأفريقية الأخرى. وقد تم ذلك

بهدف ضمان أن تكون لدينا سوق لمنطقة تجارة حرة قارية أفريقية مجدية تجاريا يتم إمدادها من قبل عدد كبير ومجموعة واسعة من منتجات بلداننا.

**(د)** الاتفاق على فترة انتقالية لمدة خمس سنوات أو أقل يمكن استخدامها بالنسبة للبلدان التي تتطلب هذه المرونة قبل بدء تحرير المنتجات الحساسة. ويعني ذلك أنه خلال هذه الفترة، يمكن الإبقاء على التعريفات المطبقة على المنتجات الحساسة ريثما يتم التخلص منها في نهاية فترة التخفيض المنصوص عليها بموجب الطرائق المعتمدة. وتذكرون أصحاب الفخامة، أنه سيتم تحرير المنتجات الحساسة على مدى 10 سنوات بالنسبة للبلدان النامية و13 سنة بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

9. إنكم مدعوون، أصحاب الفخامة، إلى إجازة هذه التوصيات المقدمة من وزرائنا الذين يعملون بجد.
10. **اسمحوا لي الآن، أصحاب الفخامة، أن أقدم لكم إحاطة حول المبادئ التوجيهية لوضع جداول الالتزامات المحددة والأطر التنظيمية للتجارة في الخدمات.**
11. إنني واثق، أصحاب الفخامة، أنكم ستوافقونني على أن الإنجازات التي تحققت في تحرير التعريفات تمكننا من التقدم إلى المرحلة التالية من وضع جداول الامتيازات التعريفية واستكمالها تمشيا مع الطرائق المعتمدة. فقد قام وزراؤنا للتجارة بدراسة واعتماد المبادئ التوجيهية لوضع جداول الالتزامات المحددة وإطار التعاون التنظيمي للتجارة في الخدمات. وستمهد هذه المبادئ التوجيهية الطريق أمام الدول الأعضاء لتقديم عروضها الأولية للتحرير في قطاعات الخدمات ذات الأولوية.

12. أوصيكم، أصحاب الفخامة، بأن تعتمدوا هذه المبادئ التوجيهية كما أوصى بها وزراؤنا للتجارة. وسيمكن ذلك مسؤولينا ووزراءنا من بدء العمل حول هذه القضية وتقديمها لنا في يناير عام 2020 لبحثها.
13. **سأقوم في هذه المرحلة بتسليط الضوء على الأعمال العالقة في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخارطة الطريق الجديدة لاستكمال مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد تم إعداده من قبل وزرائنا.**
14. أصحاب الفخامة، خلال قمتنا الاستثنائية في شهر مارس 2018 في كيجالي، طلبتم من المفوضية تيسير استكمال القضايا العالقة في المرحلة الأولى، والتي تعرف أيضاً باسم الأجندة المدمجة. كما اتفقنا على الاستمرار في دعم المرحلة الثانية من المفاوضات حول الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والتي سيتم الاضطلاع بها تحت الإطار المؤسسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي اعتمده مؤتمرنا في يونيو 2015. وقد بدأ العمل التحضيري بالفعل في هذا المجال. وقد أوصى وزراؤنا بإنشاء ثلاث مجموعات عمل فنية منفصلة حول الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب وزراء الاتحاد من مفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد اختصاصات مجموعات العمل لفنية هذه بحلول أبريل 2019.
15. تتذكرون، أصحاب الفخامة، أننا حددنا شهر يناير 2020 كموعد نهائي لإتمام مفاوضات المرحلة الثانية. لقد أبلغ كبار المفاوضون وزراءنا أنه بالنظر إلى حجم العمل المطلوب، يُطلب من المؤتمر النظر في إمكانية تحديد الموعد النهائي الجديد في يونيو 2020 والموافقة عليه. وأدعوكم، أصحاب الفخامة، للموافقة على هذه التوصية.
16. **اسمحوا لي، أصحاب الفخامة، أن أقدم لكم الآن، معلومات مستكملة حول القضايا العالقة الأخرى.**
17. لقد أُنجز الكثير من العمل بشأن قواعد المنشأ ولم يتبق للمفاوضات سوى عدد قليل من القضايا العالقة التي سيتم استكمالها بحلول يونيو 2019.
18. تذكرون، أصحاب الفخامة، أنه عندما بدأت المفاوضات بشأن الطرائق، طلبت سبع (7) من دولنا الأعضاء: جيبوتي، وإثيوبيا، ومدغشقر، وملاوي، والسودان، وزامبيا، وزيمبابوي، مستوى طموح قدره 85 في المائة بدلاً من 90 % الذي وافقت عليه بقية الدول. ثم كلفتموني، أصحاب الفخامة، بالعمل مع هذه الدول بهدف إيجاد أرضية مشتركة حول هذه المسألة. وقد أُتيحت لي الفرصة للذهاب إلى جيبوتي حيث التقيت بفخامة السيد إسماعيل عمر جيلي في هذا الشأن. وعقب مناقشاتنا، وافقت جيبوتي منذ ذلك الحين على مستوى طموح بنسبة 90%. وفي قمتنا في نواكشوط، موريتانيا، لم أتمكن من عقد اجتماع

مع زملائي من الدول الست الأعضاء الأخرى، حيث أن فخامة رئيس مدغشقر، السيد هيري راجاوناريمبميانا هو الوحيد الذي كان يمكن اللقاء به. ومنذ ذلك الحين، اجتمع كبار المفاوضين في البلدان الستة المتبقية في لوساكا، زامبيا في سبتمبر 2018، وتوصلوا إلى اقتراح مشترك كطريقة للمضي قدمًا. وقد اتفقوا في هذا الاجتماع على مستوى تحرير بنسبة 90% يتم تنفيذه على مدى 15 عاما. ومع ذلك، تعهدت دولتان عضويان (ملاوي والسودان) بتحرير ما يصل إلى 85% في السنوات العشر الأولى، والوصول إلى 90% بحلول العام الخامس عشر بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وخلال هذه الدورة، أعتزم التباحث مع رؤساء دول البلدان المعنية لحسم هذه المسألة، وأناشدهم جميعاً أن يكونوا متفرغين لهذه المشاورات.

19. تمشيا مع هذه القضايا العالقة، اتفق وزراؤنا للتجارة على خارطة طريق جديدة لاستكمال القضايا العالقة في المرحلة الأولى واستكمال مفاوضات المرحلة الثانية. وأقدم لكم أصحاب الفخامة، خارطة الطريق المرفقة في الملحق الثاني من هذا التقرير، لاعتمادها.

## الجزء الثاني
## التطورات الناشئة التي تؤثر على تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

20. المسألة الأولى التي سأقدمها لكم أصحاب الفخامة، في هذا القسم هي حالة التصديق على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

21. أصحاب الفخامة، تنص المادة 23 من الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على أن الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ بعد 30 يومًا من إيداع 22 دولة وثائق التصديق لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي 31 ديسمبر 2018، أودعت الدول التسع التالية وثائق تصديقها، وهي بالترتيب الأبجدي: تشاد، كوت ديفوار، مملكة أسواتيني، غانا، غينيا، كينيا، النيجر، رواندا وأوغندا. بالإضافة إلى ذلك، تم إبلاغنا رسميًا بأن الجمعيات الوطنية في خمس من دولنا قد صادقت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وهي بالترتيب الأبجدي: الكونغو ومالي وناميبيا وسيراليون وجنوب أفريقيا. وبإمكان رؤساء هذه الدول الخمس وأي دول أخرى جاهزة للقيام بذلك، إيداع وثائق التصديق خلال هذه القمة.

22. ترصد المفوضية عن كثب عمليات التصديق في الدول الأعضاء الأخرى. وهناك ما لا يقل عن اثنتي عشر دولة يتم فيها العمل بنشاط في هذا الصدد في مختلف الجمعيات الوطنية، وهذا أمر مشجع جدًا. وفي ظل هذا الوضع، من الممكن أن يكون لدينا 22 وثيقة تصديق قبل أن نحتفل بالذكرى السنوية الأولى للاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 21 مارس 2019.

23. أود أن أبلغكم، أصحاب الفخامة، بأن الأمر يستغرق عادة خمس (5) سنوات في المتوسط لكي يتم التصديق على صك قانوني للاتحاد الأفريقي. دعونا نجعل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية استثناء من خلال التصديق عليها في غضون عام واحد. وبهذه الطريقة سنبرهن لمواطنينا وبقية العالم على أننا ملتزمون تماما بهذه العملية. كما يعزز هذا الأداء السجل المتميز لأربعة وأربعين (44) توقيعاً حصلنا عليها في كيجالي في اليوم الأول لفتح باب التوقيع على الاتفاقية. فقد بدأنا بداية طيبة، دعونا نستمر بهذه الروح من الأداء العالي.

24. لذا، أحثكم، جميعا، أصحاب الفخامة، على الالتزام الكامل بالتصديق على هذه الاتفاقية التاريخية. فنحن ملتزمون بإنشاء "سوق أفريقية واحدة"، وسيتحقق ذلك عندما يقوم كل واحد منا بالتوقيع والتصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

25. تدركون، أصحاب الفخامة، أن ست من دولنا الأعضاء لم توقع بعد على هذا الاتفاق. واثنتان من هذه الدول الأعضاء بحاجة إلى دعم فني من مفوضية الاتحاد الأفريقي لمساعدتها في التحضير لتوقيع هذا الاتفاق، ويتم الآن تقديم هذا الدعم. وستقوم إحدى الدول الأعضاء الست بالتوقيع خلال هذه المؤتمر. أما الثلاثة الأخرى فستستكمل المشاورات على المستوى الوطني لكي يتم التوقيع في أقرب وقت ممكن. لقد نصحت مفوضية الاتحاد الأفريقي بشدة الدول الست التي لم توقع بعد، للقيام بذلك قبل دخول هذه

الاتفاقية حيز التنفيذ حتى نصبح جميعًا دولا أطرافًا مؤسِّسة في الاتفاقية. وأبعد من ذلك، فقد نصحت مفوضية الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء بأن عدم التوقيع أو التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قبل دخولها حيز التنفيذ يكمن فيه مخاطر الخسارة كوجهات للاستثمارات بالإضافة إلى أنها سوف تصبح وجهات مستهدفة للسلع المهربة.

26. وأود أيضا أن أثير مسألة اتفاقات التجارة الحرة مع الأطراف الثالثة. تذكرون أصحاب الفخامة أننا التزمنا في نواكشوط " بالتعامل *مع الشركاء الخارجيين كمجموعة واحدة تتحدث بصوت واحد وحث الدول الأعضاء على الامتناع عن الدخول في ترتيبات تجارية ثنائية إلى ما بعد دخول الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية حيز التنفيذ*". لن يكون هذا القرار ساريًا بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لأن المادة 18 من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن الأفضليات القارية ستتناول هذه القضية. وتنص هذه المادة على أنه "*عقب دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتعين على الدول الأطراف، عند تنفيذ هذه الاتفاقية، أن تمنح بعضها البعض، على أساس المعاملة بالمثل، أفضليات لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة للأطراف الثالثة*". وتستند المادة 4 من البروتوكول الخاص بالتجارة في السلع إلى ما ورد أعلاه، وتنص على أنه "*لا شيء في هذا البروتوكول يمنع الدولة الطرف من إبرام ترتيبات تجارية تفضيلية أو الاحتفاظ بها مع أطراف ثالثة، شريطة ألا تعيق هذه الترتيبات التجارية أو تعطل أهداف هذا البروتوكول، وأن أي أفضلية أو ميزة أو امتياز يمنح لطرف ثالث بموجب هذه الترتيبات يتم توسيعه يشمل الدول الأطراف الأخرى على أساس المعاملة بالمثل*".

27. أصحاب الفخامة، تذكرون أيضًا أن التطلّع الثاني من أجندة 2063 ينص على ما يلي: "*قارة متكاملة، موحّدة سياسياً ومبنية على مُثُل الوحدة الأفريقية ورؤية النهضة الأفريقية*". ويستند هذا إلى رؤية الاتحاد الأفريقي وأجندة 2063 اللتين تنصان على ما يلي: أفريقيا متكاملة ومزدهرة، تنعم بالسلام، يقودها مواطنوها، وتمثل قوة دينامية في الساحة العالمية. بناء على هذه الاقتباسات، أصبحت الرسالة واضحة جدا. ويجب أن تتوحد أفريقيا وتتعهد بأن تظل موحدة لكي تكون قوية في المنظومة الدولية. وترتكز هذه الوحدة على تعزيز التكامل القاري الذي تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أساسا له. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن جهودنا الرامية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستحقق نتائج إذا ظللنا متحدين ونتحدث بصوت واحد ونعزز تكاملنا.

28. لذلك، أدعوكم أصحاب الفخامة إلى تأكيد إعادة الالتزام برؤية إنشاء سوق أفريقية واحدة. وفي هذا الصدد، تلتزم الدول الأعضاء الراغبة في الدخول في اتفاقيات مع أطراف ثالثة بإبلاغنا، كما تؤكد لنا أن هذه الجهود لن تقوض رؤيتنا الخاصة بإنشاء سوق أفريقية واحدة. وأوصي بأن يشكل هذا جزءًا من قرارنا بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خلال هذه القمة.

29. **في هذه المرحلة، أود أن أقترح بعض الأفكار التي تقودنا نحو السوق الأفريقية الداخلية.**

30. أصحاب الفخامة، سيتم تكميل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، والبروتوكول الملحق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة، والحق في الاستقرار، إضافة إلى بروتوكولات المرحلة الثانية المتعلقة بالاستثمار، وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية المشار إليها في وقت سابق.

31. وعلاوة على ذلك، تلزمنا معاهدة أبوجا بإنشاء الاتحاد الجمركي القاري بحلول عام 2019. وتلزمنا المعاهدة ذاتها بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بعد أربع وثلاثين (34) سنة من دخولها حيز التنفيذ. ويكون ذلك بحلول عام 2028 بما أن معاهدة أبوجا قد دخلت حيز التنفيذ في عام 1994. وقبل خمس سنوات من إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، يجب إنشاء السوق الأفريقية المشتركة (السوق الداخلية). ويجب أن يكون ذلك في عام 2023. ومن أجل إضفاء المصداقية على القرارات التي نتخذها، ليس لدينا خيار سوى التحرك نحو السوق الأفريقية الداخلية. وفي هذا الصدد، أوصي بأن نلتزم مجددا بأن يكون لدينا سوق أفريقية مشتركة بحلول عام 2023 وأن نصدر تعليمات لوزرائنا للتجارة بوضع استراتيجية لتحقيق هذا الهدف بحلول نوفمبر 2019 لبحثها في يناير 2020. إن هذا العمل بشأن السوق

الداخلية الأفريقية سيضع أساسًا جوهريًا لاستعراض اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في عام 2024.

32. أصحاب الفخامة، المبادرات جارية لاستكمال العمل بشأن استضافة أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد أرسلت مفوضية الاتحاد الأفريقي مذكرات شفهية إلى الدول الأعضاء تحدد 20 مارس 2019 كموعد نهائي لتقديم العروض. وسيتم بعد ذلك إيفاد بعثات تقييم إلى جميع الدول الأعضاء التي تقدمت بعروض لاستضافة أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسيتم تقديم تقارير بعثات التقييم، مع توصياتنا خلال قمة يوليو 2019. ويعني ذلك أنه قبل يوم واحد من انعقاد قمة التنسيق، سنحتاج إلى عقد دورة استثنائية للمؤتمر للاتفاق على التوصيات المتعلقة باستضافة أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وفقاً للمادة 13 من الاتفاقية. وفي ضوء مقرر القمة الذي يجعل قمم يوليو للتركيز على قضايا التنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، أدعوكم، أصحاب الفخامة، إلى الاتفاق بشكل استثنائي على عقد قمة استثنائية في يوليو 2019، أي قبل يوم من انعقاد قمة التنسيق. وسيتيح ذلك أيضًا لجميع الدول الأعضاء في اتحادنا الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى للتوقيع على الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وكذلك إطلاق المرحلة التشغيلية للسوق الداخلية الأفريقية بشكل رسمي.

33. تلاحظون أصحاب الفخامة بكل سرور أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد بدأت بالفعل في تحقيق نتائج حتى قبل دخولها مرحلة التفعيل. وكانت النتيجة الأولى هي التنظيم الناجح للمعرض التجاري الأفريقي البيني الذي أقيم في القاهرة، مصر من 11 إلى 17 ديسمبر 2018. وقد اجتذب المعرض 1,086 عارضًا، متجاوزا العدد المستهدف 1000. وتجاوزت المعاملات فيما بين المنشآت التجارية خلال المعرض أكثر من 30 مليار دولار أمريكي . وكان هذا مرة أخرى أبعد من الهدف المتمثل في 25 مليار دولار أمريكي. وقد أعرب العارضون والمشترون خلال المعرض عن إرتياحهم للتنظيم والنتائج. كما تعهد الكثيرون بالمشاركة في النسخة القادمة التي ستقام في كيجالي، رواندا، في عام 2020. وأود أن أهنئ، نيابة عنكم، وبالأصالة عن نفسي، جمهورية مصر العربية، شعبا وحكومة، والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير ومفوضية الاتحاد الأفريقي على تنظيم هذا الحدث بنجاح. وفي نفس السياق، أود أن أهنئ، نيابة عنكم وبالأصالة عن نفسي، شعب وحكومة رواندا على الفوز باستضافة النسخة القادمة.

34. وبفعل هذا الأداء القوي، تم الاتفاق على أن يتم تحديد البلدان التي ترغب في استضافة المعرض التجاري الأفريقي البيني في وقت مبكر جداً لإتاحة الوقت الكافي لها للتحضير على النحو الملائم. وفي هذا الصدد، ستتم دعوة البلدان خلال عام 2019 لتقديم العروض لاستضافة نسختي عام 2022 و2024 للمعرض التجاري الأفريقي البيني.

35. أوجه الدعوة لنا جميعا إلى دعم المعرض التجاري الأفريقي البيني دعماً كاملاً لكونه منبرا مهما للاستثمار والتجارة. حيث أنه عندما يتوسع الاستثمار والتجارة في بلداننا، فإن ذلك سيشكل قاعدة قوية لتوليد فرص عمل لائقة لشبابنا.

36. يقودني ذلك إلى القضية الهامة المتمثلة في الاستفادة من التجارة لخلق فرص العمل. وفي هذا الصدد، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء منبر قاري للتجارة الإلكترونية بالشراكة مع عضو في المهجر الأفريقي. من خلال هذه المنبر القاري، نستهدف أن ينشيء شبابنا 600,000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال أربع سنوات (2019 -2023). وإذا افترضنا أن كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة تخلق خمسة (5) وظائف، فيعني ذلك أنه سيكون لدينا 3 ملايين وظيفة يتم إنشاؤها من هذا المنبر وحده. وهذا من شأنه أن يكمل جهودًا أخرى كتلك التي تقوم بها مؤسسة توني ألوميلو التي تدرب ألف شاب من رواد الأعمال الأفريقيين سنويًا. ,بالإضافة إلى ذلك، تعمل المصانع الأفريقية من أجل التوصل إلى إنشاء جمعية قارية لتمكينها من تطوير سلاسل القيمة والإمداد الإقليمية، ومن خلالها، مشاريع مشتركة لتمكينها من الإنتاج إلى نطاق سوق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعندما يبدأ مصنعونا الإنتاج إلى مستوى هذه السوق، فإنهم سيساهمون أيضًا في زيادة الاستثمارات وخلق وظائف إضافية. ومن أجل التخلص من مخاطر السوق وضمان السداد للقائمين بالتجارة في الوقت المحدد وبالكامل، يقوم البنك الأفريقي

للتصدير والاستيراد بمساعدة الاتحاد الأفريقي على إنشاء منبر رقمي للدفع والتسوية، من المفروض أن يبدأ العمل في عام 2019.

37. في هذه المرحلة، أود أن أذكّركم، أصحاب الفخامة، أنه خلال الدورة الأخيرة المنعقدة في نواكشوط، موريتانيا، وعدت باستضافة قمة يوليو 2019 في نيامي بالنيجر، وكلفنا المفوضية بتنظيم منتدى للمجتمع المدني والقطاع الخاص، يسبق تلك القمة من أجل تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. إنني أدعوكم جميعا إلى هذه القمة.

## الجزء الثالث
## الخاتمة وملخص التوصيات

38. أصحاب الفخامة، إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية "الوليدة " بلغت من العمر الآن أحد عشر شهراً، وهي تتمتع بصحة جيدة وتنمو. ونحن بحاجة للتأكد من أن الوليد يستمر في النمو. إن القرارات التي نتخذها مهمة للغاية في هذا الصدد. لقد تقدمت أنا ووزراء التجارة بتوصيات طموحة لضمان نمو منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية "الوليدة ". وعندما يتحقق ذلك، سوف يتعزز صوتنا وتأثيرنا أيضًا. وبهذه الطريقة، سنكون في وضع أفضل للتفاوض على شراكات مفيدة للطرفين مع بقية العالم. ويجب علينا الآن أن نسعى جاهدين لإتمام المفاوضات والانتقال إلى مرحلة التنفيذ للحفاظ على زخم النمو لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الوليدة.

39. قبل أن أختتم، أوصيكم، أصحاب الفخامة، بأن نشيد بوزراء التجارة، وكبار المسؤولين التجاريين، وكبار المفاوضين، ومجموعات العمل الفنية، وفريق العمل القاري، وشركائنا الاستراتيجيين، ومفوضية الاتحاد الأفريقي على عملهم المضنى.

40. أصحاب الفخامة، في ختام تقريري، أعرب عن اعتقادي بأننا وصلنا الآن إلى نقطة مهمة في رحلة تحقيق رؤية إنشاء سوق أفريقية واحدة. فنحن على وشك الدخول في المرحلة التشغيلية لهذه الرحلة. وسيكون ذلك بمثابة تحد. ومع ذلك، ومع الرقم القياسي الذي تم تحقيقه حتى الآن، أعتقد أننا مستعدون لمواجهة أي تحد، بغض النظر عن مدى تعقيده. وكما يقول المثل الشعبي: "حيثما توجد إرادة، فهناك طريقة". إرادتنا لمواصلة هذه الرحلة قوية ولا تتزعزع.

41. **دعوني الآن أقدم لكم ملخصًا لتوصياتي:**

42. أصحاب الفخامة، التوصيات التالية مقدمة إلينا من قبل وزراء التجارة لاعتمادها:

(1) نموذج تحرير التعريفات الجمركية الذي ستستخدمه الدول الأعضاء في إعداد جداول الامتيازات التعريفية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(2) تحديد المنتجات الحساسة وقائمة الاستبعاد على أساس المعايير التالية: الأمن الغذائي والأمن القومي والإيرادات الضريبية وسبل العيش والتصنيع؛

(3) أن تكون النسبة المئوية للمنتجات الحساسة 7% من إجمالي البنود التعريفية وألا تتجاوز قائمة الاستبعاد 3% من إجمالي البنود التعريفية؛

(4) يخضع تطبيق هذه النسب المئوية لشروط مزدوجة للتأهيل ومكافحة التركيز حيث لا تتجاوز المنتجات المستبعدة 10% من إجمالي قيمة الواردات من الدول الأطراف الأخرى. وبعبارة أخرى، فإن المنتجات المستبعدة من التحرير لن تمثل أكثر من 3 في المائة من البنود التعريفية التي لا تمثل أكثر من 10 في المائة من قيمة الواردات من البلدان الأفريقية الأخرى؛

(5) فترة انتقالية مدتها خمس سنوات أو أقل لاستخدامها في البلدان التي تتطلب هذه المرونة قبل بدء تحرير المنتجات الحساسة. ويعني ذلك أنه خلال هذه الفترة، يمكن الإبقاء على التعريفات المطبقة على المنتجات الحساسة ريثما يتم التخلص منها بحلول نهاية فترة التخفيض المنصوص عليها في إطار الطرائق المعتمدة (10 سنوات بالنسبة للبلدان النامية و13 بالنسبة لأقل البلدان نموا)؛

(6) المبادئ التوجيهية لوضع جداول الالتزامات المحددة وإطار التعاون التنظيمي للتجارة في الخدمات؛

(7) خارطة الطريق الجديدة لاستكمال مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع تحديد يونيو 2020 كموعد نهائي جديد.

43. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نقرر أن الدول الأعضاء الراغبة في الدخول في شراكات مع أطراف ثالثة ينبغي أن تبلغنا كتابةً وأن تؤكد لنا أن هذه الجهود لن تقوض رؤيتنا لإنشاء "سوق أفريقية واحدة".
44. علاوة على ذلك، ينبغي لهذا المؤتمر أن يطلب من وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة وضع استراتيجية لتحقيق سوق أفريقية مشتركة بحلول عام 2023 واستكمال هذا العملية بحلول نوفمبر 2019 لكي نبحثها في يناير 2020.
45. يجب أن نقرر عقد قمة استثنائية في يوليو 2019، أي قبل يوم واحد من انعقاد قمة التنسيق. ومن شأن ذلك أن يمكن جميع الدول الأعضاء في اتحادنا من اتخاذ القرار بشأن استضافة أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والاحتفال بالذكرى السنوية الأولى للتوقيع على الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والإطلاق الرسمي للمرحلة التشغيلية لسوق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
46. كما ينبغي أن نهنئ شعب وحكومة جمهورية مصر العربية، والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير، ومفوضية الاتحاد الأفريقي للتنظيم الناجح للنسخة الأولى للمعرض التجاري الأفريقي البيني. وعلى نفس المنوال، ينبغي أن نهنئ شعب وحكومة رواندا على الفوز باستضافة النسخة القادمة من المعرض التجاري الأفريقي البيني في عام 2020.
47. أدعوكم، أصحاب الفخامة، إلى التفضل بالتداول حول محتويات تقريري.

**Assembly/AU/4(XXXII)**
**Annex 1**

إنشاء سوق أفريقية موحدة

# مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: خارطة الطريق من أجل استكمال ما تبقى من العمل في المرحلة 1 واختتام المرحلة 2

## 1. مقدمة

أشار كبار المفاوضين في الاجتماع الثاني عشر لمنتدى التفاوض حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي عقد في لوساكا، زامبيا في الفترة من 12 إلى 15 سبتمبر 2018، إلى أن الوقت بدأ ينفد بسرعة، كما ناقشوا الأعمال المتبقية التي ينبغي إنجازها، مدركين المقررات الأخيرة الصادرة عن مؤتمر الوزراء الأفريقيين للتجارة خلال لقائهم في داكار، السنغال، وكذلك مقررات المؤتمر في نواكشوط، موريتانيا.

وفيما يتعلق بمسائل المرحلة 1، أشار الاجتماع إلى الأعمال المتبقية التالية:

أ) الانتهاء من المسائل المتبقية بشأن طرائق تحرير التعريفات الجمركية، بما يمهد الطريق لوضع جداول الامتيازات الجمركية؛
ب) اضطلاع مجموعة العمل الفنية بشأن قواعد المنشأ باستكمال مرفقات للملحق 2 بشأن قواعد المنشأ بحلول الموعد النهائي، وهو ديسمبر 2018؛
ج) اضطلاع منتدى التفاوض بالنظر في المبادئ التوجيهية بشأن المعالجات التجارية المنقحة قانونياً؛
د) تطوير آلية الإبلاغ والرصد والإزالة للحواجز غير التعريفية في منظمة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تمشياً مع أحكام الملحق 5 بشأن الحواجز غير الجمركية؛
ه) وضع مبادئ توجيهية للصناعات الناشئة؛
و) وضع لوائح للترتيبات / المناطق الاقتصادية الخاصة.

وحددوا أيضاً القضايا المتبقية التالية المقرر تناولها في إطار التجارة في الخدمات:

أ) وضع المبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن جداول الالتزامات المحددة؛
ب) وضع جداول الالتزامات المحددة؛
ج) وضع أطر تنظيمية في جميع قطاعات الخدمات؛
د) إجراء تقييمات تنظيمية؛
ه) تنظيم مؤتمر نوايا للقطاع الخاص؛
و) وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في مجال الخدمات؛

في ضوء العمل المتبقي أعلاه، أشار منتدى التفاوض إلى أن الإطار الزمني لن يسمح على الأرجح باستكمال جداول الامتيازات الجمركية، وجداول الالتزامات المحددة بحلول الموعد النهائي المحدد في يناير 2019. وطلب المنتدى إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي اقتراح خارطة طريق لاستكمال العمل المتبقي بشأن التجارة في السلع والتجارة في الخدمات لينظر فيها اجتماعه المقبل (منتدى التفاوض الثالث عشر). ووافق المنتدى أيضاً على بحث التقارير الثلاثة للاجتماعات الأخيرة لمجموعة العمل الفنية بشأن قواعد المنشأ في افتتاح اجتماعها القادم وتقديم التوجيه اللازم لاستمرار عمل مجموعة العمل الفنية. وأشار كبير المفاوضين أيضا أنه كان من المفترض أن تنطلق الجولة 2 من المفاوضات في أغسطس 2018 وتقديم النصوص القانونية إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي بحلول يناير 2020. تم الاتفاق على أن يبحث منتدى التفاوض قضايا المرحلة 2، بما في ذلك إنشاء مجموعة العمل الفنية، خلال اجتماعه المقبل. واقتُرحت خارطة الطريق التالية بما يتماشى مع العمل المتبقي المحدد أعلاه.

## 2. خارطة الطريق من أجل استكمال الأعمال المتبقية بشأن المرحلة الأولى من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

| المجالات | المسائل المتبقية | الأنشطة | الجهة المسؤولة | الإطار الزمني |
|---|---|---|---|---|
| 1- المعالجات التجارية | مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ المعالجات التجارية داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية | بحث المبادئ التوجيهية المنقحة قانونا بشأن تنفيذ المعالجات التجارية داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإدراج إشارة مرجعية إلى الملحق بشأن المراجعات التجارية | مجموعة العمل الفنية المعنية بالمعالجات التجارية | مارس 2019 |
| 2- الصناعات الناشئة (المادة 24 من بروتوكول التجارة في السلع) | وضع مبادئ توجيهية بشأن الصناعات الناشئة | بحث المبادئ التوجيهية بشأن الصناعات الناشئة | مجلس الوزراء | مارس 2019 |
| 3- قواعد المنشأ | المرفق الرابع بشأن القواعد المختلطة | بحث تقارير مجموعة العمل الفنية بشأن قواعد المنشأ (السادس إلى العاشر) | منتدى التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية | نوفمبر - ديسمبر 2018 |
| | | صياغة القواعد المشتركة في المرفق الرابع من الملحق 2 بشأن قواعد المنشأ | مجموعة العمل الفنية بشأن قواعد المنشأ | ديسمبر 2018 - مارس 2019 |
| | | استعراض قواعد منشأ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الموضوعة بين قوسين | مجموعة العمل الفنية بشأن قواعد المنشأ | ديسمبر 2018 - مارس 2019 |
| | | استعراض المسائل المتبقية الواردة في الملحق:<br>• القيمة المضافة؛<br>• السفن ومصانع السفن<br>• الأحكام الإضافية في الملحق 2؛<br>• والتعريفات الإضافية<br>• الترتيبات / المناطق الاقتصادية الخاصة | مجموعة العمل الفنية بشأن قواعد المنشأ | ديسمبر 2018 - مايو 2019 |
| | | صياغة التعريفات الإضافية في الملحق 2 بشأن قواعد المنشأ | مجموعة العمل الفنية بشأن قواعد المنشأ | ديسمبر 2018 - مارس 2019 |
| | | صياغة لوائح للسلع المنتجة في إطار الترتيبات / المناطق الاقتصادية الخاصة | مجموعة العمل الفنية بشأن قواعد المنشأ | ديسمبر 2018 - مارس 2019 |
| | | صياغة أحكام إضافية في الملحق 2 بشأن قواعد المنشأ تتعلق بالقيمة المسموح بها، ومبدأ | مجموعة العمل الفنية بشأن قواعد المنشأ | ديسمبر 2018 - مارس 2019 |

| المجالات | المسائل المتبقية | الأنشطة | الجهة المسؤولة | الإطار الزمني |
|---|---|---|---|---|
| | | الاستيعاب، والفصل بين بنود الميزانية / المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً | | |
| | | صياغة كتيبات / مبادئ توجيهية لقواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية | مجموعة العمل الفنية بشأن قواعد المنشأ | فبراير - مارس 2019 |
| | اعتماد جميع المسائل المتبقية بشأن قواعد المنشأ | اضطلاع منتدى التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ببحث جميع المسائل المتبقية بشأن قواعد المنشأ واستكمال المرفق الرابع من الملحق 2 بشأن قواعد المنشأ | منتدى التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية | مايو 2019 |
| 4- تحرير التعريفات الجمركية | استكمال المسائل العالقة بشأن طرائق تحرير التعريفات الجمركية | تحديد النسب المئوية للمنتجات الحساسة وقائمة الاستبعاد | منتدى التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية | نوفمبر / ديسمبر 2018 |
| | | وضع نموذج لجدولة الامتيازات الجمركية | منتدى التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية | نوفمبر / ديسمبر 2018 |
| | | تقديم جداول التعريفات (أو السجلات التعريفية) الوطنية أو تلك المتعلقة بالاتحادات / المناطق الجمركية | الدول الأعضاء | فبراير / مارس 2019 |
| | بناء القدرات والمساعدة الفنية | تقديم الطلبات بشأن بناء القدرات والمساعدة الفنية | الدول الأعضاء | نوفمبر / ديسمبر 2018 |
| | | المساعدة الفنية للانتقال إلى النظام المنسق 2017 | مفوضية الاتحاد الأفريقي | فبراير / مارس 2019 |
| | | تنظيم حلقة عمل أو اثنين لمساعدة الدول الأعضاء في الانتقال إلى النظام المنسق 2017 | مفوضية الاتحاد الأفريقي | فبراير / مارس 2019 |
| | | تقديم بيانات التجارة الرسمية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي على المستوى الوطني للتعريفات الجمركية | الدول الأعضاء | مارس / أبريل 2019 |
| | | عمليات محاكاة لتقييم أثر التحرير الجمركي وفقاً للطرائق المتفق عليها | مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء | أبريل - يونيو 2019 |
| | | تطوير موقع إلكتروني محمي بكلمة مرور للتفاعلات تستطيع الدول الأعضاء من خلاله تحميل المعلومات التالية: | مفوضية الاتحاد الأفريقي | أبريل - يونيو 2019 |

| المجالات | المسائل المتبقية | الأنشطة | الجهة المسؤولة | الإطار الزمني |
|---|---|---|---|---|
| | | **a)** بيانات التجارة حسب الخطوط التعريفية<br>**b)** العروض الأولية | | |
| | الملحق 1 بشأن جداول الامتيازات الجمركية | تنظيم اجتماعات أولية للطلبات والعروض تستند إلى التباديل (مثلاً: جماعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) أو الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي والإيكواس) | مفوضية الاتحاد الأفريقي | يوليو 2019 |
| | | استعراض العروض وتقييمها | الدول الأعضاء | سبتمبر 2019 |
| | | توحيد العروض وتحويلها للتحقق من الجودة وتقديم ملخصات وقائعية للعروض الأولية | مفوضية الاتحاد الأفريقي | نوفمبر 2019 |
| | استكمال الجوانب القانونية | الموافقة على جداول الامتيازات الجمركية | الدول الأعضاء | ديسمبر 2019 |
| 5- الحواجز غير الجمركية | وضع آلية لتحديد الحواجز غير الجمركية والإبلاغ عنها وحلها ورصدها وإزالتها | إجراء دراسة لوضع اقتراحات لآلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحديد الحواجز غير الجمركية والإبلاغ عنها وحلها ورصدها وإزالتها | مفوضية الاتحاد الأفريقي | يناير - مارس 2019 |
| | | عقد اجتماع لمجموعة العمل الفنية بشأن الحواجز غير الجمركية والحواجز الفنية أمام التجارة لبحث الاقتراحات المتعلقة بآلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحديد الحواجز غير الجمركية والإبلاغ عنها وحلها ورصدها وإزالتها | الدول الأعضاء | أبريل 2019 |
| 6- تحرير الخدمات | جداول الالتزامات المحددة | اعتماد المبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن جداول الالتزامات المحددة | منتدى التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية | نوفمبر / ديسمبر 2018 |
| | | تقديم الطلبات لبناء القدرات والمساعدة الفنية | الدول الأعضاء | يناير-فبراير 2019 |
| | | تدريب الدول الأعضاء على تطوير الطلبات والعروض | مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء | يناير - يونيو 2019 |
| | | مشاورات وطنية مع الهيئات التنظيمية والجهات الفاعلة من غير الدول لإعداد العروض والطلبات الأولية والحصول على | الدول الأعضاء | |

| المجالات | المسائل المتبقية | الأنشطة | الجهة المسؤولة | الإطار الزمني |
|---|---|---|---|---|
| | | الموافقات الوزارية والبرلمانية لتقديم العروض الأولية | | |
| | | تنظيم مؤتمر نوايا للقطاع الخاص بشأن التجارة في الخدمات | مفوضية الاتحاد الأفريقي | مارس 2019 |
| | | مدّ الدول الأعضاء بالمعلومات بشأن الجداول الزمنية للالتزامات المحددة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية | مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية | أبريل 2019 |
| | | تقديم العروض والطلبات الأولية | الدول الأعضاء | مايو-يونيو 2019 |
| | | تجميع العروض لفحص الجودة وتقديم موجزات واقعية للعروض والطلبات الأولية | مفوضية الاتحاد الفريقي | يوليو 2019 |
| | | ترجمة العروض والطلبات الأولية إلى لغات الاتحاد الأفريقي وتعميمها على الدول الأعضاء / الدول الأطراف | مفوضية الاتحاد الأفريقي | أغسطس-سبتمبر 209 2019 |
| | | مفاوضات بشأن العروض والطلبات في إطار دورات مخصصة | الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية | أكتوبر- ديسمبر 2019 |
| | | مشاورات وطنية وإقليمية لإعداد العروض المنقحة | الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية | يناير 2020 |
| | | تقديم العروض المنقحة | الدول الأعضاء | فبراير-مارس 2020 |
| | | ترجمة العروض المنقحة وتعميمها | مفوضية الاتحاد الأفريقي | أبريل 2020 |
| | | مفاوضات بشأن العروض المنقحة وطلب التحسينات | الدول الأعضاء | مايو-يونيو 2020 |
| | | مشاورات وطنية وإقليمية لإعداد العروض النهائية | الدول الأعضاء | يوليو – أغسطس 2020 |
| | | تقديم العروض النهائية | الدول الأعضاء | سبتمبر 2020 |
| | | ترجمة العروض النهائية وتعميمها على الدول الأعضاء | مفوضية الاتحاد الأفريقي | أكتوبر-نوفمبر 2020 |
| | | مفاوضات لاستكمال العروض | الدول الأعضاء / المجموعات الاقتصادية الإقليمية | ديسمبر 2020 – فبراير 2021 |

| المجالات | المسائل المتبقية | الأنشطة | الجهة المسؤولة | الإطار الزمني |
|---|---|---|---|---|
| | | المصادقة الفنية على العروض | الدول الأعضاء / منظمة التجارة العالمية / المجموعات الاقتصادية الإقليمية / مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) | مارس-مايو 2021 |
| | | التنقيح القانوني | مفوضية الاتحاد الأفريقي / الدول الأعضاء / المجموعات الاقتصادية الإقليمية / مكتب المستشار القانوني | يونيو-سبتمبر 2021 |
| | اعتماد جداول الالتزامات المحددة | اعتماد جداول الالتزامات المحددة | المؤتمر | يناير 2021 |
| 7- وضع أطر التعاون التنظيمي | وضع أطر التعاون التنظيمي في جميع قطاعات الخدمات | إجراء تقييم تنظيمي / تحليل وضع قطاعي | مفوضية الاتحاد الأفريقي، والدول أعضاء | يناير - يونيو 2019 |
| | | مشاورات وطنية مع المنظين والقطاع الخاص | الدول الأعضاء | يوليو-سبتمبر 2019 |
| | | تحديد التدابير التنظيمية المتعلقة بالتجارة وتقديمها وترجمتها ومناقشتها (اجتماعان) | الدول الأعضاء | أكتوبر-ديسمبر 2019 |
| | | مجموعات العمل القطاعية (مع القطاع الخاص) من أجل مناقشة فنية مفصلة ( سنة واحدة) | مفوضيية الاتحاد الأفريقي، الدول الأعضاء | يناير-مارس 2021 |
| | | الموافقة الفنية على الأطر التنظيمية خلال الجلسة في الخدمات (عدد لاجتماعات:1-2) | مفوضية الاتحاد الأفريقي ، الدول الأعضاء | يناير-مارس 2021 |
| | اعتماد الأطر التنظيمية خلال منتدى التفاوض/مؤتمر وزراء التجارة | قيام منتدى التفاوض/ مؤتمر الوزراء الأفريقيين للتجارة باعتماد الأطر التنظيمية عدد الاجتماعات:1-2) | الدول الأعضاء | أبريل-يونيو 2021 |
| المرحلة 2 من المفاوضات | إبرام الصكوك القانونية حول الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة | إعداد مشاريع نصوص البروتوكول حول الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة | فرقة العمل القارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية | ديسمبر 2018 – يناير 2019 |
| | | تنظيم ورشة عمل حول قضايا المرحلة 2 وعرض مشاريع نصوص بروتوكول | مفوضية الاتحاد الأفريقي | فبراير 2019 |

| المجالات | المسائل المتبقية | الأنشطة | الجهة المسؤولة | الإطار الزمني |
|---|---|---|---|---|
| | | الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة | | |
| | | إجراء مفاوضات حول الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة | مؤسسات التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية | مارس – سبتمبر 2019 |
| | اعتماد الصكوك القانونية حول الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة | بحث الصكوك القانونية المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة | وزراء التجارة الأفريقيين | أكتوبر 2019 |
| | | التنقيح القانوني للصكوك القانونية المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة | اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية | ديسمبر 2019 |
| | | اعتماد الصكوك القانونية المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة | القمة | يونيو 2020 |

**الملحق 2**

ASSEMBLY/AU/4 (XXXI)
Annex.2

Creating One African Market

# مشروع المبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن الخدمات في إطار بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة في الخدمات

**المحتويات**

أولا. السياق والمعلومات الأساسية .....
ثانيا. الأهداف **Error! Bookmark not defined.**.....
ثالثا. مبادئ التفاوض ..
رابعا. النطاق.....
خامسا. النهج والإجراءات .....
أ) جداول الالتزامات المحددة .....
ب) شفافية العملية..... .....
ج) خارطة الطريق حتى نهاية المفاوضات.....
سادسا. جداول الالتزامات المحددة .....
أ) النهج الإيجابي.....
ب) نقطة الانطلاق..... .....
ج) المعاملة بالمثل..... .....
د)( الالتزامات الأفقية.....
ه) التزامات متعلقة بقطاعات محددة.....
و) الشكل والنموذج..... .....

سابعا. الأطر التنظيمية للتعاون7
أ) الهدف
ب) النطاق
ج) نقطة الانطلاق
د) نهج للتفاوض على الأطر التنظيمية / التعاون**Error! Bookmark not defined.**

. ثامنا. سير المفاوضات .....
أ) لجنة التجارة في الخدمات.....
ب) تشكيل لجان فرعية بشأن قطاعات محددة .....
(ج) المفاوضات على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية .....
(د) الانتهاء من المفاوضات.....
(ه) تنفيذ الالتزامات .....
تاسعا . دور أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.....
عاشرا . مشاورة أصحاب المصلحة .....
حادي عشر: مزيد من التفسير .....
ثاني عشر I. الملاحق.....
الملحق 1: **خارطة طريق** مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة في الخدمات.....
**الملحق 2:** نموذج لجداول الالتزامات المحددة .....
الملحق 3: فئات موردي الخدمات بموجب الأسلوب 4.....

## أولا. السياق والمعلومات الاساسية

1. يقدم بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة في الخدمات، جدول الالتزامات المحددة والأطر التنظيمية لقطاعات الخدمات الأساس للتفاوض أساسا للتفاوض، كجزء من ملاحقها . جداول الالتزامات المحددة وإطار التعاون التنظيمي لقطاعات الخدمات.

2. وفي هذا الصدد، ستحدد هذه المبادئ التوجيهية طرائق وإجراءات وضع جدول الالتزامات المحددة والتفاوض بشأنها، فضلا عن الأطر التنظيمية.

3. تعترف الدول الأعضاء بأن الالتزام بالوصول إلى الأسواق والالتزام بالعلاجات الوطنية قد لا يسمح لموردي خدمات الاتحاد الأفريقي في حد ذاتهم بالعمل بفعالية في أسواق الاتحاد الأفريقي الأخرى.

4. تتفق الدول الأعضاء على أن أطر التعاون التنظيمي قد تسهل المبادئ التنظيمية المشتركة التي تهدف إلى تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

5. سوف ينبني على المكتسبات ويحسّن التقدم الذي أحرز في برامج تحرير التجارة والتكامل للمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

6. ستأخذ المفاوضات، عند الاقتضاء، في الحسبان مبادرات السياسات القطاعية والإطار التنظيمي حيثما تكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

7. يجوز لكل دولة عضو أن تنظم وتنفذ لوائح جديدة بشأن موردي الخدمات والخدمات داخل أراضيها من أجل تحقيق أهداف السياسة الوطنية ، حيث لا تفسد هذه القواعد أي حقوق أو التزامات تنشأ بموجب هذا البروتوكول.

## ثانيا. الهدف

8. يتمثل هدف هذه المبادئ التوجيهية للمفاوضات في وضع الطرائق والإجراءات للتفاوض بشأن الالتزامات وأطر التعاون التنظيمي والمجالات القطاعية الواردة في بروتوكول التجارة في الخدمات .

## ثالثا. مبادئ التفاوض

9. يجب أن تتم المفاوضات ضمن مبادئ الافاقيةالمؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

## رابعا. النطاق

10. لن يكون هناك استثناء مسبق لأي قطاع خدمات أو طريقة التوريد.

تغطي الجولة الأولى من المفاوضات قطاعات الخدمات الخمس ، وهي: خدمات الأعمال التجارية ، وخدمات الاتصالات ، والخدمات المالية ، والسياحة ، والخدمات المتصلة بالسفر ، وخدمات النقل. ستغطي المفاوضات اللاحقة جميع قطاعات الخدمات الأخرى.

11. استنادا إلى مبادئ الهندسة المتغيرة والمعاملة بالمثل على النحو المنصوص عليه في الطرائق المتفق عليها، يحق للدول الأطراف التي ترغب في تحرير قطاعات أكثر من القطاعات الخمسة ذات الأولوية، القيام بذلك.

## خامسا. النهج والإجراءات

### أ) جداول الالتزامات المحددة

12. ضرورة أن تكون طريقة التفاوض بشأن الالتزامات المحددة وفق منهج الطلب.

13. تتبادل الدول الأعضاء العروض والطلبات التي تقوم على أساسها بوضع جداول التزامات محددة من قبل الدول الأعضاء

**(1) العروض**

14. تقدم كل دولة عضو عرضاً أولياً لجميع الدول الأعضاء الأخرى ، وبعد ذلك يجوز للدول الأعضاء الأخرى أن تطلب تحسينات في التغطية القطاعية للالتزامات و / أو في مستوى التزامات التحرير المقدمة.

15. يجوز لأي دولة عضو أن تقدم عرضا استجابة للطلبات أو بمبادرة منها.

16. تكون العروض مشروطة ويمكن تعديلها أو تمديدها أو تخفيضها أو سحبها ، كليًا أو جزئيًا ، في أي وقت قبل اختتام جولة المفاوضات.

**(2) الطلبات**

17. يجوز لدولة عضو تقديم طلب

أ. إلى دولة عضو أخرى،
ب. إلى مجموعة من الدول الأعضاء، أو
ج. إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى.

18. يمكن أن يكون الطلب بشأن:

أ. إزالة أو تقليص القيود أو الشروط في القطاعات أو القطاعات الفرعية التي تعهدت فيها دولة عضو بالتزامات؛
ب. الالتزامات في قطاعات أو قطاعات فرعية جديدة؛
ج. جدولة القطاعات أو القطاعات الفرعية التي قامت الدولة العضو بتحريرها بشكل مستقل.

**ب) شفافية العملية**

19. تكون المفاوضات شفافة ومفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في جميع مراحل التفاوض.

20. في حالة إجراء هذه المفاوضات بصورة ثنائية ، تقوم الدول الأعضاء ، عن طريق أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بإبلاغ نتائج هذه المفاوضات إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى.

**ج) خارطة الطريق حتى نهاية المفاوضات**

21. يتم تقديم الطلبات والعروض والتفاوض بشأنها بما يتماشى مع الإطار الزمني المحدد في خارطة الطريق المرفقة بهذه المبادئ التوجيهية، كملحق 1.

## سادسا. جداول الالتزامات المحددة

### أ) النهج الإيجابي

22. تستخدم طريقة القائمة الإيجابية لجدولة الالتزامات. ويتعين على الدول الأعضاء قدر الإمكان عدم الإبقاء على القيود أو الشروط.

### ب) نقطة الانطلاق

23. بالنسبة لأطراف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية ، ستكون نقطة الانطلاق هي العنصر الزائد على الاتفاق العام للتجارة في الخدمات؛

24. بالنسبة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، فإن نقطة الانطلاق ستكون التحرير المستقل على المستوى الوطني.

25. سيُطلب من كل دولة عضو الالتزام بعتبة دنيا للقطاعات والقطاعات الفرعية والقطاعات الفرعية الثانوية للقطاعات ذات الأولوية، على أساس المعاملة بالمثل. ينبغي أن تعكس هذه العتبة ما يلي:

1) التحرير الجوهري للقطاعات/ القطاعات الفرعية، على أساس المعاملة بالمثل
2) الإلغاء الفعلي للحواجز أمام التجارة في الخدمات.

### ج) المعاملة بالمثل

26. تجري المفاوضات على أساس المعاملة بالمثل.

### د) الالتزامات الأفقية

27. ينطبق الالتزام الأفقي على التجارة في الخدمات في جميع قطاعات الخدمات التي تم التعهد بها، ما لم يُحَدد خلاف ذلك. وهو إجراء يشكل قيدا على الوصول إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية أو حالة لا توجد فيها مثل هذه القيود.

28. للإشارة في قطاع معين إلى أنه لا توجد قيود على الإطلاق، يجب على الدولة العضو أن توضح في القسم الأفقي أو في القسم القطاعي ذي الصلة أن القيود الأفقية لا تنطبق في القطاع المعني بالأمر.

29. تتفاوض الدول الأعضاء على اصطلاحات فئات مختلفة من موردي الخدمات .

### ه) الالتزامات المحددة للقطاعات

30. عندما تتعهد الدولة العضو بالتزام في قطاع معين، ينبغي أن تشير إلى أسلوب التوريد الذي يلزمها في ذلك القطاع:

أ. ما هي القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق التي تحتفظ بها، إن وجدت؛
ب. ما هي القيود المفروضة على المعاملة الوطنية، التي تحتفظ بها، إن وجدت؛
ج. ما هي الالتزامات الإضافية، إن وجدت، المتعلقة بالتدابير التي تؤثر على التجارة في الخدمات غير الخاضعة للجدولة بموجب المادتين 19 و20 من البروتوكول، التي قد تتعهد بها.

31. وفقاً للمادة 19 (الوصول إلى الأسواق) من البروتوكول، يجب أن تتضمن القيود المفروضة على الوصول الكامل إلى الأسواق، إن وجدت، ما يلي:

أ. القيود المفروضة على عدد موردي الخدمات سواء على شكل حصص عددية، أو احتكارات، أو موردي خدمات حصريين، أو متطلبات إجراء اختبارات لاحتياجات اقتصادية؛
ب. القيود المفروضة على إجمالي قيمة التعامل أو الأصول الخدمية على شكل حصص عددية أو متطلبات إجراء اختبارات لاحتياجات اقتصادية؛
ج. القيود المفروضة على إجمالي عدد العمليات الخدمية أو على إجمالي كمية المخرجات الخدمية مترجماً إلى وحدات عددية موصوفة على شكل حصص أو متطلبات إجراء اختبارات لاحتياجات اقتصادية؛
د. القيود المفروضة على مجموع عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يجوز توظيفهم في قطاعات خدمات معينة أو الذين يجوز لمورد خدمات ما أن يوظفهم والذين يعتبرون ضروريين لتوريد خدمة محددة

أو ذوي صلة مباشرة بها، وذلك في شكل حصص عددية أو اشتراط إجراء اختبارات للحاجة الاقتصادية؛

ه. التدابير التي تقيد أو تشترط وجود أنواع محددة من الكيانات القانونية أو المشاريع المشتركة التي يمكن لموردي خدمات من أي دولة عضو أخرى أن يقدم لها خدمة؛

و. القيود المفروضة على مشاركة رأس المال الأجنبي من حيث الحد الأقصى للنسبة المئوية

ز. للمساهمة الأجنبية أو إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي الفردي أو الكلي.

32. في الحالات التي تختار فيها الدولة العضو تحديد الحدود الرقمية القصوى أو اختبارات الاحتياجات الاقتصادية، ينبغي أن يصف الإدخال كل تدبير يشير بوضوح إلى العناصر التي تجعله غير متوافق مع المادة 19. يجب التعبير عن الحدود الرقمية القصوى بكميات محددة سواء بالأرقام المطلقة أو النسب المئوية. يجب أن تشير المدخلات المتعلقة باختبارات الحاجة الاقتصادية إلى المعايير الرئيسية التي يعتمد عليها الاختبار، على سبيل المثال، إذا كانت سلطة إنشاء المرفق مبنية على معيار سكاني، فيجب وصف المعيار بإيجاز.

33. وفقا للمادة 20 (المعاملة الوطنية)، يجب على كل دولة عضو أن تبين القطاعات التي تتعهد فيها بالتزامات سواء كانت تمنح معاملة وطنية أم لا.

34. في الحالات التي تمنح فيها المعاملة الوطنية الكاملة في قطاع معين وطريقة التوريد، تلتزم الدولة العضو بتوفير الخدمات الأجنبية وموزّدي الخدمات بشروط منافسة لا تقل مواتاة عن تلك الممنوحة لمثلها من الخدمات وموردي الخدمات.

35. لا يتطلب معيار المعاملة الوطنية معاملة مطابقة رسميًا للموردين المحليين والأجانب.

36. عندما يعدل إجراء يؤثر في التجارة في الخدمات شروط المنافسة لصالح الخدمات وموردي الخدمات في الدولة العضو مقارنة بالخدمات أو موردي الخدمات لأي دولة عضو أخرى، يتعين تحديد هذا التدبير كقيد مفروض على المعاملة الوطنية.

### و) الشكل

37. سوف يأخذ جدول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية شكلاً مماثلاً لجداول الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات (الالتزامات الأفقية والالتزامات الخاصة بقطاعات محددة). سيتكون الشكل المستخدم من جدول يحتوي على الأنواع الرئيسية التالية من المعلومات:

أ. وصف واضح للقطاع أو القطاع الفرعي الذي تم الالتزام به، بما في ذلك الإشارة إلى رقم تصنيف المنتج المركزي الوطني الموحد؛

ب. القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق (المادة 19 من بوتوكول التجارة في الخدمات)؛

ج. القيود بشأن المعاملة الوطنية (المادة 20 من البروتوكول بشأن التجارة في الخدمات) ؛ و

د. التزامات إضافية بخلاف الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.

38. يتعين على الدولة العضو، التي حددت في جدولها الخاص بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفي قطاع معين، التزامات إضافية فيما يتعلق بالتدابير التي تؤثر على التجارة في الخدمات التي لا تخضع للجدولة بموجب المادتين 16 و 17 من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، أن تترك هذه التسجيلات في جدولها الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من باب الإحاطة. ويمكن أن تشمل هذه الالتزامات، على سبيل المثال لا الحصر، التعهدات المتعلقة بالمؤهلات والمعايير الفنية ومتطلبات الترخيص أو الإجراءات واللوائح والنظم الأخرى.

**الجدول 1: نموذج لجداول التزامات محددة**

| 1. قيود القطاع أو القطاع الفرعي[1] | 2. قيود الوصول إلى الأسواق | 3. القيود على المعاملة الوطنية | 4. الالتزامات الإضافية [2] |
|---|---|---|---|
| 5. أولا. الإلتزامات الأفقية | | | |
| 6. جميع القطاعات المدرجة في هذا الجدول | 7. (1)<br>8. (2)<br>9. (3)<br>10. (4) | 11. (1)<br>12. (02)<br>13. (3)<br>14. (4) | **15.** |
| 16. ثانيا .التزامات محددة للقطاع | | | |
| 17. القطاع | | | |
| القطاع أ ] CPC99 | (1)<br>(2)<br>(3)<br>(4) | (1)<br>(2)<br>(3)<br>(4) | |

**المفتاح:**
نمط االتوريد: 1. التوريد عبر الحدود. 2. الاستهلاك في الخارج. 3. الوجود التجاري 4. وجود أشخاص طبيعيين

39. ستكون قطاعات الخدمات المشمولة بالمفاوضات هي تلك القطاعات المحددة في قائمة التصنيف القطاعي للخدمات (W/120)3 من الاتفاق العاماللتجارة في الخدمات وتلك الواردة في أحدث نسخة من تصنيف المنتجات المركزي للأمم المتحدة4.

40. من المفهوم أن الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية والالتزامات الإضافية لا ينطبق إلا على القطاعات أو القطاعات الفرعية المدرجة في الجدول فهي لا تعني حقًا لمورّد خدمة ملتزمة بتوفير خدمات غير ملتزم بها وهي مدخلات للخدمة الملتزمة.

41. حدد نطاق طرق العرض الأربعة المدرجة في الجداول في المادة 1 (ع) (التعاريف) للبروتوكول. عندما تتطلب معاملة الخدمات ، من الناحية العملية ، استخدام أكثر من طريقة عرض واحدة ، يتم ضمان تغطية المعاملة فقط عندما تكون هناك التزامات في كل نمط عرض ذي صلة.

---

[1] القائمة وفقا للوثيقة رقم GNS.MTN/W/120

[2] يتم الاحتفاظ بعمود الالتزامات الإضافية للسماح للدول الأعضاء بتحديد الالتزامات الإضافية التي تعهدت بها بالفعل

[3] قائمة التصنيف القطاعي للخدمات. مذكرة رقم MTN.GNS/W/120 من أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

[4] تصنيف المنتجات المركزي للأمم المتحدة متاح على http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=9&Lg=1

## سابعا. الأطر التنظيمية للتعاون

### (أ) الهدف

42. تمثل الهدف العام للأطر التنظيمية في استكمال وتسهيل تنفيذ النفاذ إلى الأسواق ، والالتزامات العلاجية الوطنية في جميع قطاعات الخدمات ، والتي يتم التفاوض عليها والاتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء ، بهدف تعزيزلتجارة داخل أفريقيا في الخدمات قد يعزز هذا القدرة على التنبؤ بموردي الخدمات والخدمات الأفريقية.

43. تعترف الدول الأعضاء بأن هذه الأطر التنظيمية (التعاونية) يجب أن ترشد تنفيذ القوانين واللوائح والسياسات الوطنية ، مع احترام حق الدول الأعضاء في الأخذ بلوائح جديدة بشأن الخدمات وموردي الخدمات داخل إقليمها ، بقدر ما تفعل هذه اللوائح. عدم المساس بأي حقوق أو التزامات ناشئة بموجب هذا البروتوكول بشأن التجارة في الخدمة.

### (ب) النطاق

44. تتفق الدول الأعضاء على أن نطاق هذه الأطر التنظيمية (التعاونية) هو التدابير التي تؤثر على التجارة في الخدمات ، على النحو المنصوص عليه في المادة 2 من البروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمة.

45. تتفاوض الدول الأعضاء على الالتزامات الخاصة بالقطاعات من خلال وضع أطر تنظيمية لكل قطاع ، حسب الضرورة ، مع مراعاة أفضل الممارسات والاكتشافات من المجموعات الاقتصادية الإقليمية ، بالإضافة إلى الاتفاق المتفاوض عليه بشأن القطاعات للتعاون التنظيمي. بدءاً من قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية ، يجب تطوير أطر تنظيمية لكل قطاع من القطاعات ككل ، أو لقطاعات فرعية أو مجموعات فرعية من القطاعات الفرعية ، حسب الاقتضاء.

### (ج) أساس تطوير إطار التعاون التنظيمي

46. يجب أن تكون نقطة البداية للتفاوض بشأن الأطر التنظيمية هي تقييم البروتوكولات واللوائح التي وضعتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تكملها اللوائح والبروتوكولات الملزمة في منظومة الاتحاد الأفريقي.

## ثامنا. سير المفاوضات

47. ترسل الطلبات والعروض مباشرة إلى الأمانة وفقاً للقنوات الرسمية للاتصال. عند استلامها، ترسل الأمانة الطلبات والعروض إلى جميع الدول الأعضاء لبحثها واتخاذ إجراء بشأنها

48. تشكل الطلبات والعروض الأساس للمفاوضات في لجنة التجارة في الخدمات .

49. نبغي أن تؤخذ احتياجات الدول الأعضاء ذات القدرات الصغيرة بعين الاعتبار عن طريق تحديد مواعيد اجتماعات المفاوضات بالتسلسل وليس بالتوازي

### (أ) لجنة التجارة في الخدمات

50. تتعهد الدول الأعضاء بالتفاوض على جداول الالتزامات المحددة وكذلك أطر التعاون التنظيمي في لجنة التجارة في الخدمات.

51. تتعهد الدول الأعضاء المؤقتة بالتفاوض على جدول الالتزامات وكذلك إطار التعاون التنظيمي وفقاً لجدول العل التنفيذي المؤقت المتفق عليها التي وضعتها الدول الأعضاء إلى حين قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة التجارة في الخدمات

### (ب) المفاوضات على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية

52. عند الاقتضاء، يمكن تنفيذ تبادل الطلبات والعروض في الاجتماعات دون الإقليمية التي تعقد تحت إشراف المجموعات الاقتصادية الإقليمية. إذا لزم الأمر ورأت اللجنة ضرورة ذلك، فيمكن النظر في نتائج / مخرجات جدولة العروض المترتبة على الطلبات في اجتماع عام للدول الأطراف المشاركة في المفاوضات

### (ج) الانتهاء من المفاوضات

53. يجب على لجنة التجارة في الخدمات تنسيق التحقق من الجداول النهائية للالتزامات المحددة للدول الأطراف والتوصية بها إلى مجلس وزراء التجارة الأفريقيين لاعتمادها

54. تصبح الجداول، بمجرد اعتمادها من قبل مجلس وزراء التجارة، جزءا لا يتجزأ من البروتوكول، وتشكل الحقوق والواجبات التي تدخل حيز التنفيذ وفقا للبروتوكول .

### (د) تنفيذ الالتزامات

55. . تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتنفيذ الالتزامات بموجب البروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات وتخطر الأمانة بذلك

## تاسعا. دور أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

56. يجب أن تكون مفوضية الاتحاد الأفريقي هي الجهة التنسيقية لاتفاقية الإطار الأفريقي منتدى التفاوض لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ونقطة الاتصال الخاصة بالمودع الودي لجميع مستندات التفاوض ، وهي مسؤولة عن إعداد الأوراق الفنية ومشروع وثائق العمل وكذلك تداول الوثائق ذات الصلة.

## عاشرا. مشاورة أصحاب المصلحة

57. تتيح خارطة الطريق للمفاوضات الوقت الكافي للدول الأطراف لإجراء مشاورات وطنية.

**مشروع مقرر**
**بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية**

**إن المؤتمر،**

1. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير فخامة السيد محمد إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر، قائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتوصياته بشأن التقدم المحرز في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

2. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.647(XXIX) المعتمد في أديس أبابا، في يوليو 2017، والذي وافق على طرائق التفاوض في مجال الخدمات، بالإضافة إلى طرائق المفاوضات التعريفية بمستوى طموح بنسبة 90% تماشياً مع الطرائق المعتمدة، **ويحث** وزراء التجارة على الانتهاء من المفاوضات بشأن المنتجات الحساسة وقائمة الاستبعاد؛

3. **يجيز** توصيات وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة بشأن:

(1) نموذج تحرير التعريفات الجمركية الذي ستستخدمه الدول الأعضاء في إعداد جداول الامتيازات الخاصة بالتعريفات؛

(2) تحديد المنتجات الحساسة وقائمة الاستبعاد على أساس المعايير التالية: الأمن الغذائي، والأمن القومي والإيرادات الضريبية، وسبل العيش والتصنيع؛

4. **يوافق** على أن تكون النسبة المئوية للمنتجات الحساسة 7% من إجمالي البنود التعريفية وألا تتجاوز قائمة الاستبعاد 3% من إجمالي البنود التعريفية **ويوافق أيضا** على أن يخضع تطبيق هذه النسب المئوية لشروط مزدوجة للتأهيل ومكافحة التركيز حيث ينبغي ألا تتجاوز المنتجات المستبعدة 10% من إجمالي قيمة الواردات من الدول الأطراف الأخرى. وبعبارة أخرى، فإن المنتجات المستثناة من التحرير لن تمثل أكثر من 3 في المائة من البنود التعريفية التي لا تمثل أكثر من 10 في المائة من قيمة الواردات من البلدان الأفريقية الأخرى؛

5. **يجيز كذلك** توصيات وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة باستخدام فترة انتقالية مدتها خمس سنوات أو أقل للبلدان التي تتطلب هذه المرونة قبل بدء تحرير المنتجات الحساسة. وهذا يعني أنه خلال هذه الفترة، يمكن الإبقاء على التعريفات المطبقة على المنتجات الحساسة ريثما يتم التخلص منها بحلول نهاية فترة التخفيض المنصوص عليها في إطار الطرائق المعتمدة (10 سنوات بالنسبة للبلدان النامية و 13 بالنسبة لأقل البلدان نموا).

6. **يعتمد** المبادئ التوجيهية لإعداد جداول الالتزامات المحددة وإطار التعاون التنظيمي للتجارة في الخدمات وخارطة الطريق الجديدة لاستكمال مفاوضات منطقة التجارة الحرة القرية الأفريقية، مع تحديد يونيو 2020 كموعد نهائي جديد؛

7. **يستحضر أيضا** المقرر Assembly/AU/Draft/Dec.3 (XXXI)المعتمد في نواكشوط، في يوليو 2018 للتعامل مع الشركاء الخارجيين كمجموعة واحدة تتحدث بصوت واحد، **ويقرر** أن الدول الأعضاء الراغبة في الدخول في شراكات مع أطراف ثالثة ينبغي أن تبلغ المؤتمر بذلك، مع التأكيد على أن هذه الجهود لن تقوض رؤية الاتحاد الأفريقي في إنشاء سوق أفريقية واحدة؛

8. **يطلب** من وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة وضع استراتيجية لتحقيق سوق أفريقية مشتركة بحلول عام 2023 وإكمال هذا العملية بحلول نوفمبر 2019 لكي يبحثها المؤتمر في يناير 2020؛

9. **يقرر كذلك** عقد قمة استثنائية في يوليو 2019، قبل يوم من انعقاد قمة التنسيق، في نيامي، النيجر من أجل إتاحة الفرصة للعضوية الكاملة في الاتحاد الأفريقي لاتخاذ قرار بشأن استضافة أمانة منطقة التجارة الحرة

القارية الأفريقية، والاحتفال بالذكرى الأولى للتوقيع على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإطلاق المرحلة التشغيلية لسوق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

10. **يشيد** بوزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة، وكبار المسؤولين التجاريين، وكبار المفاوضين، ومجموعات العمل الفنية، وفريق العمل القاري، ومفوضية الاتحاد الأفريقي على جهودهم لحسم القضايا العالقة في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

11. **يرحب** بتوقيع تسعة وأربعين من دولنا الأعضاء على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبروتوكولاته، و**يحث بشدة** جميع الدول الأعضاء الأخرى التي لم توقع بعد على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تقوم بذلك قبل حلول الذكرى الأولى؛

12. **يرحب كذلك** بإيداع وثائق التصديق على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وبروتوكولاتها من قبل..... **ويحث أيضا** الدول الأخرى على التصديق في أقرب وقت ممكن قبل حلول الذكرى الأولى؛

13. **يطلب** من وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة القيام بما يلي:

1) تقديم جداول الامتيازات التعريفية وجداول الالتزامات المحددة بشأن التجارة في الخدمات بما يتماشى مع الطرائق المتفق عليها على دورتين المؤتمر في يوليو 2019 ويناير 2020، على التوالي، لاعتمادهما؛

2) إنهاء المفاوضات حول الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية، وتقديم مشاريع النصوص القانونية إلى دورة المؤتمر في يناير 2021 لاعتمادها من خلال اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية.

14. **يهنئ** شعب وحكومة جمهورية مصر العربية، والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، ومفوضية الاتحاد الأفريقي للتنظيم الناجح للمعرض التجاري الأفريقي البيني الأول.

15. **يهني أيضا** شعب وحكومة رواندا للفوز باستضافة الدورة القادمة للمعرض التجاري الأفريقي البيني في عام 2020، **ويناشد** جميع الدول الأعضاء بدعم حكومة رواندا والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد ومفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان نجاح هذه الدورة أيضا.

16. **يطلب** من قائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فخامة السيد محمد إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر تقديم تقرير مرحلي عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى قمة يوليو 2019.

**AFRICAN UNION  UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository** **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2019-02-11

# Report on the African Continental Free Trade Area (AfCFTA), By H.E. Mahamadou Issoufou, President of the Republic of Niger and Leader on AFCFTA

Issoufou, Mahamadou

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8994

*Downloaded from African Union Common Repository*